فينيق
PHOENIX
PHOENIX CENTER FOR RESEARCH & FIELD STUDIES
منشورات مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية

تقدير موقف

غزَّة بين ثلاثة مسّارات:

صـرّاعَ الإرادات علَى "اليومَ التَّالَّـي للحَـرُب"

د. منصور أبو كريم
باحث في الشؤون السياسية

غزة - فلسطين

تقدير موقف:

غزَّة بين ثلاثة مسَارات:

صِرَاع الإرادات على "اليوم التَّالي للحَرْب"

د. منصور أبو كريّم

باحثٌ في الشُّؤونِ السِّياسيةِ

فينيق PHOENIX

منشُورَات مركز فينيق للبحُوث والدراسات الحقليَّة

غزة - فلسطين

أغسطس 2026م

رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال ~~عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

فهرس الموضوعات

رؤيتنا..... 2

رسالتنا..... 2

فهرس الموضوعات..... 3

ملخَّص الورقة:..... 4

أوَّلًا: المسار الإسرائيلي (السَّيطرة الأمنيَّة والإداريَّة):..... 5

ثانيًا: المسار الأمريكي (الوصاية الدوليَّة ومجلس السَّلام):..... 7

ثالثًا: المسار الفلسطيني (صندوق الانتخابات):..... 10

خاتمة:..... 13

ملخَّص الورقة:

تبحث هذه الورقة في الصِّراع على مستقبل قطاع غزَّة في مرحلة "اليوم التَّالي للحرب"، باعتباره صراعًا على إعادة تشكيل الواقع السِّياسي والأمني والإداري للقطاع، وليس مجرَّد ترتيبات ما بعد الحرب، وتستعرض ثلاثة مسَارات رئيسة: المسار الإسرائيلي السَّاعي إلى فرض وقائع أمنيَّة وجغرافيَّة جديدة عبر السَّيطرة الميدانيَّة والتَّهجير القسري، والمسار الأمريكي القائم على ترتيبات دوليَّة وإدارية تحت عناوين إعادة الإعمار والاستثمار تحت مظلَّة مجلس السَّلام، والمسار الفلسطيني الَّذِي يطرح إعادة توحيد الجغرافيا السياسيَّة عبر الانتخابات، وتجديد شرعيَّة المؤسَّسات.

وتشير هذه الورقة إلى أنَّ المسار الإسرائيلي يمتلك في المرحلة الرَّاهنة أفضليَّة ميدانيَّة بفعل أدوات القوَّة والقدرة على فرض الوقائع، بينما يواجه المساران الأمريكي والفلسطيني تحديات تتعلق بغياب الرُّؤية والقدرة على التنفيذ، ورغم ذلك يبقى المسار الفلسطيني هو الأكثر ارتباطًا بالحفاظ على وحدة المشروع الوطني، ممَّا يتطلَّب توافقًا وطنيًّا وتحويل الشرعيَّة السياسيَّة إلى قدرة فعليَّة على الأرض، لمنع إعادة تشكيل غزَّة خارج إطارها الوطني الفلسطيني.

Abstract

This paper examines the competing visions for Gaza’s future in the “day after” phase, focusing on three tracks: the Israeli effort to reshape the security and territorial reality, the American approach based on international administrative and reconstruction arrangements, and the Palestinian path centered on elections and political renewal.

The paper argues that Israel currently holds a field advantage due to its control and capacity to impose realities, while the other tracks face political and practical challenges. However, the Palestinian track remains the most aligned with preserving national unity, requiring internal consensus and the transformation of political legitimacy into effective capacity on the ground.

مقدِّمة:

لم تعد المعركة على قِطَاع غزَّة تقتصر على وقف الحرب أو إعادة الإعمار؛ بل انتقلت إلى مستوى أكثر تعقيدًا وخطورة يتمثَّل في الصِّراع على تشكيل (اليوم التَّالي للحرب)، وتحديد هُويَّة السُّلطة التي ستملك القدرة على إدارة القطاع، وفرض إرادتها السياسيَّة والأمنيَّة والإداريَّة على الأرض والسُّكان، وفي ظلِّ غياب تسوية سياسيَّة شاملة، وتآكل مركزيَّة القرار الفلسطيني، وتعدد الأطراف الإقليميَّة والدولية المنخرطة في رسم مستقبل غزة أصبح القطاع ساحة مفتوحة لتنافس مشاريع ورؤى إستراتيجيَّة تتجاوز في أهدافها حدوده الجغرافيَّة.

وفي هذا السِّياق تقف غزة أمام ثلاثة مسارات متناقضة ومتقاطعة في الوقت ذاته، يسعى كلٌّ منها إلى إعادة صياغة الواقع السِّياسي والأمني والإداري وفق مصالحه وأولوياته، فهناك مشروع إسرائيلي يعمل على إعادة هندسة البيئة الأمنيَّة، وفرض وقائع جديدة على الأرض، وهناك مسار دولي يسعَى إلى بناء منظومة إداريَّة وأمنيَّة تحت مظلَّة دوليَّة وبأهداف اقتصاديَّة واستثماريَّة، وهناك مسار فلسطيني يطرح استعادة وحدة النِّظام السِّياسي، وتجديد شرعيَّته عبر الانتخابات، وتتعمق حالة الصراع على مستقبل القطاع وموقعه في الجغرافيا السياسيَّة الفلسطينيَّة والإقليميَّة.

وتكمن الإشكاليَّة الأساسيَّة لهذه الورقة في أنَّ هذا التنافس لا يجري بين مسارات متكافِئَة في أدوات القوَّة والقدرة على الفعل، ففي الوقت الَّذِي تمتلك فيه بعض الأطراف القدرة على فرض الوقائع الميدانيَّة وصناعة ترتيبات أمنيَّة وإدارية جديدة، يظل المسار الفلسطيني - رغم ما يمتلكه من شرعية سياسيَّة ووطنيَّة- محدود القدرة على ترجمة رؤيته إلى حضور فعلي على الأرض، ومن هنا يبرز السؤال المركزي: ما مستقبل قطاع غزَّة في ظلِّ تعدُّد المسارات السياسيَّة والأمنيَّة والإدارية المتعارضة؟ وكيف ستؤثر موازين القوَّة القائمة في تحديد موقع القطاع ضمن المشروع الوطني الفلسطيني؟

أوَّلًا: المسار الإسرائيلي (السَّيطرة الأمنيَّة والإداريَّة):

يحاول المسار الإسرائيلي إعادة هندسة الواقع الأمني والسِّياسي والإداري في قطاع غزة، ولا تقتصر الرُّؤية الإسرائيليَّة على إضعاف حركة حماس عسكريًّا؛ بل تمتدُّ إلى إعادة تشكيل البيئة الداخليَّة للقطاع من خلال توسيع المنطقة الصَّفراء، وتعزيز أدوار الميليشيات والمجموعات المحليَّة، بما يسمح بخلق وقائع أمنيَّة جديدة، وتفكيك مركزيَّة السُّلطة داخل غزَّة.

ويستفيد المسار الإسرائيلي من استمرار الوضع الرَّاهن، وتعثُّر الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة الرئيس ترامب، إذ يوفِّر بقاء واستمرار حركة حماس واستمرار أزمة السِّلاح مبررات لإدامة الوجود العسكري، وفرض وقائع جديدة على الأرض، وتكمنُ المفارقة في أنَّ إسرائيل - رغم إعلانها رفض حكم

حماس- تستفيد عمليًّا من استمرارها بوصفها ذريعة لتعطيل أي بديل سِيَاسي أو إداري، وإبقاء غزة في دائرة التَّهديد الأمني بعيدًا عن مسار الحل السِّياسي.

وتتَّضح ملامح هذا المسار في تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، الَّذِي ربط إعادة إعمار قِطَاع غزَّة بتفكيك بنيته العسكريَّة ونزع السِّلاح، بالتَّوازي مع تكريس ما وصفه بـ"محيط غزة الجَدِيد داخل غزة"، ويكشف هذا الطَّرح عن توجُّه إسرائيلي يقوم على نقل الحزام الأمني إلى داخل القطاع، وإعادة تشكيل جغرافيَّته الأمنيَّة، مع إبقاء خيار مغادرة السُّكان حاضرًا في الخطاب السِّياسي، وبذلك تتحوَّل إعادة الإعمار من استحقاق إنساني إلى أداة ضغط مشروطة بالتَّرتيبات الأمنيَّة الإسرائيليَّة، بما يكرِّس وقائع جديدة على الأرض قبل الانتقال إلى أيِّ تسوية سياسيَّة[1].

وعلى صعيد التوسُّع الميداني تتَّجِه إسرائيل نحو تكريس سيطرتها على مساحات أوسع من قطاع غزَّة، مع ربط خطواتها الميدانيَّة بالتَّشاور مع مجلس السلام والأطراف الدوليَّة، وتكشف تصريحات نتنياهو - بشأن تحديد طبيعة الإجراءات في غزَّة بالتَّنسيق مع المجلس - عن مساحة تقاطع بين المسارين الإسرائيلي والأمريكي، إذ تسعى إسرائيل إلى توسيع نفوذها الأمني والجغرافي، بينما تعمل واشنطن على إدارة هذه التحوُّلات ضمن ترتيبات سياسيَّة وأمنيَّة أوسع لمرحلة «اليوم التَّالي»، وهو ما يطرح تساؤلات حول ما إذا كان مجلس السَّلام يمثل إطارًا لتقييد التوسُّع الإسرائيلي، أم هو مظلَّة لإدارة الوقائع التي تفرِضُها إسرائيل على الأرض[2].

كما تكشف التَّصرِيحات الأخيرة لوزير الدِّفاع الإسرائيلي "يسرائيل كاتس" عن أنَّ حجم الدَّمَار في قطاع غزة لا يُنظر إليه داخل دوائر القرار الإسرائيليَّة باعتباره نتيجة عرضيَّة للعمليات العسكريَّة؛ بل جزءًا من سياسة مدروسة لإعادة تشكيل الواقع الجغرافي والأمني للقطاع، فقد عبَّر كاتس - خلال جولة في شمال غزَّة - عن شُعُوره بالرِّضا تجاه مشاهد الدَّمار، رابطا إيَّاها بسياسة هدفت - وفق الرِّواية الإسرائيليَّة - إلى "إزالة التَّهدِيدات"، والأكثر دلالة على ذلك إعلانه عن التوجُّه لإقامة ثلاث بؤر ذات طابع عسكري داخل القِطَاع[3]، وتعكس تصريحات كاتس تحوُّلًا في العقيدة العملياتيَّة الإسرائيليَّة تجاه غزة، من نمط "المداهمة والانسحاب" إلى منطق البقاء والسَّيطرة المكانيَّة، وإعادة هندسة المجال الأمني، وهو ما عبَّر عنه بوضوح حين أشار إلى أنَّ الجيش الإسرائيلي أصبح "في الدَّاخل"، في مقابل دفع المقاتلين إلى الخارج وتدمير المنازل، وعليه فإنَّه لا يبدو الدَّمار منفصلًا عن تصوُّر سياسي وأمني أوسع يسعى إلى إنتاج جغرافيا جديدة

(1) نتنياهو: نزع سلاح غزة شرط لإعادة الإعمار، (14 يوليو 2026)، الرياض، موقع قناة العربية.

(2) نتنياهو بعد حديثه عن توسيع احتلال غزة: سننسق خطواتنا مع مجلس السلام، (3 يونيو 2026)، أنقرة، وكالة الأناضول.

(3) كاتس: تدمير غزة سياسة مدروسة ويمنحني شعورًا جيدًا، (14 يوليو 2026)، الجزيرة نت.

في القطاع، وتثبيت وُجُود عسكري طويل الأمد، وفرض وقائع ميدانيَّة تسبق أي تفاوض على ترتيبات اليوم التَّالي[1].

ومن هذا المنظور يمكن النَّظر إلى توسيع المنطقة الصفراء، ودعم تشكِيلات محليَّة مسلحة، وإنشاء بؤر ذات طابع عسكري داخل قطاع غزة، باعتبارها مكوِّنات مترابطة ضمن مقاربة إسرائيليَّة تهدف إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنيَّة والجغرافية للقطاع، ومن شأن هذه الإجراءات أن تؤثِّر في طبيعة أي ترتيبات مستقبليَّة، من خلال إضعاف قدرة أي سلطة فلسطينيَّة مركزيَّة على استعادة السَّيطرة الشاملة على غزَّة، وتعقيد فرص إعادة دمجها ضمن إطار سياسي فلسطيني موحَّد.

ثانيًا: المسار الأمرِيكِي (الوصاية الدوليَّة ومجلس السَّلام):

يتمثَّل المسار الأمريكي في منظومة مجلس السَّلام والقوات الدوليَّة واللجنة الإدارية، بوصفها إطارًا لإدارة مرحلة "اليوم التَّالي" في قطاع غزة، ورغم استناده إلى عناوين إعادة الإعمار والاستثمار وتحسين الواقع الاقتصادي، فإنَّه يعكس توجُّهًا أوسع لإعادة صياغة موقع غزَّة في المعادلة الإقليميَّة والدوليَّة، وتكريس حضور أمريكي مباشر على شرق البحر المتوسِّط، وبهذا المعنى لا ينظر هذا المسار إلى غزَّة باعتبارها قضيَّة فلسطينيَّة داخلية فحسب؛ بل بوصفها مساحة جيوسياسيَّة يمكن إعادة تشكيلها أمنيًّا واقتصاديًّا ضمن رؤية أمريكيَّة أوسع للمنطقة.

وتتمحور الأهداف الأمريكيَّة في قطاع غزة حول تعزيز النُّفوذ الجيوسياسي لواشنطن في الشَّرق الأوسط، وحماية المصالح الإستراتيجيَّة الإسرائيليَّة، ومواجهة تنامي نفوذ الخصوم الدوليين والإقليميين، وفي هذا السِّياق تبرز مؤشِّرات على إعادة تموضع أمريكي في المنطقة، بالتَّوازي مع الحديث عن ترتيبات عسكريَّة وأمنيَّة قرب قطاع غزَّة، وتعثُّر الانتقال في خطَّة الرَّئيس دونالد ترامب.

ويعكس هذا التوجُّه سعيًا أمريكيًّا إلى فرض توازنات ميدانيَّة وسياسيَّة جديدة، تتيح لواشنطن إدارة السُّلوك الإسرائيلي وضبط إيقاعه من جهة، وإعادة رسم خريطة النُّفوذ الإقليمي من جهة أخرى، في ظلِّ تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، ومن هنا يصبح الانخراط الأمريكي في «اليوم التَّالي» لغزة جزءًا من رؤية جيوسياسيَّة أوسع، تتجاوز إعادة الإعمار وإدارة القطاع إلى تثبيت حضور إستراتيجي أمريكي على شرق البَحْر المتوسِّط[2].

ففي إطار الانتقال للمرحلة الثَّانية صاغت الإدارة الأمريكيَّة مشروع قرار في مجلس الأمن التَّابع للأمم

(1) كاتس: تدمير غزة سياسة مدروسة ويمنحني شعورًا جيدًا، (14 يوليو 2026)، الجزيرة نت.

(2) تمركز أميركي جديد على حدود غزة.. وهذه أبرز أهدافه، (12 نوفمبر 202)، سكاي نيوز عربية.

المتَّحدة يسمح بإنشاء قوَّة دوليَّة "استقرار" (International Stabilization Force/ ISF) في قطاع غزَّة لمدَّة مبدئيَّة تبلغ سنتين، قابلة للتَّمديد[1]، وينصُّ هذا القرار على أنَّ هذه القوَّة ستعمل بالتَّعاون مع مجلس يُدعى Board of Peace (BoP)، وهِي هيئة انتقاليَّة تُشرف أيضًا على إدارة مؤقَّتة في غزَّة، وتنسِّق مع مصر وإسرائيل، وستشرف هذه القوَّة على نزع السِّلاح من غزَّة، وسيُطلَب من قوَّات الأمن الإسرائيليَّة المقترحة الإشراف على نزع السِّلاح من قطاع غزَّة، "بما في ذلك تدمير ومنع إعادة بناء البنى التحتيَّة العسكريَّة والإرهابيَّة والهجوميَّة، بالإضافة إلى نزع أسلحة الجماعات المسلَّحة غير الحكوميَّة بشكل دائم"، في إشارة إلى حماس وغيرها من المنظَّمَات الفلسطينيَّة العاملة في غزَّة، كما ستُكلَّف القوَّة بحماية المدنيِّين في غزَّة، ودعم عمليَّات الإغاثة الإنسانيَّة، وتلبية الاحتياجات اللوجستيَّة، وتدريب ضباط شرطة السُّلطة الفلسطينيَّة المتمركزين في غزَّة[2].

لقد شكَّل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 نقطة تحوُّل مفصليَّة في مساعي إدارة ترامب لتوسيع حضورها في ملف غزَّة، إذ جاء هذا القرار ليمنح غطاءً قانونيًّا دوليًّا للتدخُّل متعدِّد الأوجه - سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا - في إدارة القطاع خلال المرحلة الانتقاليَّة، وبموجب هذا القرار أُعلن عن تشكيل قوَّة دوليَّة لحفظ الاستقرار في غزَّة، بالتَّوازي مع إنشاء هيئة إدارة انتقاليَّة تحت إشراف دولي مباشر، تلعب فيه الإدارة الأمريكيَّة الدور الأبرز من حيث التَّخطيط والتَّنفيذ[3].

كما أعطى القرار 2803 واشنطن اليد الطُّولى في تشكيل طبيعة المرحلة التَّالية لوقف إطلاق النار، من خلال الإشراف على انتشار قوَّة دوليَّة متعدِّدة الجنسيات، يتمُّ اختيار قيادتها وهيكلها العمليَّاتي بدعم وتوجيه أمريكي مباشر، وقد حدَّد هذا القرَار مجموعة من الخُطُوط العامَّة التي تنظِّم صلاحيَّات المجلس ومسؤوليَّاته خلال المرحلة الانتقاليَّة، وهي على النَّحو التَّالي[4]:

– **صلاحيَّات سياسيَّة وإداريَّة**: تشمل وضع الإطار العام للحكم الانتقالي في غزة، والإشراف على اللجنة الفلسطينيَّة التُّكنُوقراطيَّة، وتمثيل غزة الانتقاليَّة بصفة قانونيَّة دولية، وإعداد تقارير دورية لمجلس الأمن (كل 6 أشهر).

(1) Michelle Nichols, (November 5, 2025), US may ask UN to mandate international force in Gaza for two years, Reuters.

(2) U.S. Reportedly Drafts UN Security Council Resolution for Establishment of International Stabilization Force in Gaza, (November 4, 2025.) , FDD.

(3) تقدير موقف،(8 ديسمبر 2025)، الدور المتصاعد لإدارة ترامب في قطاع غزة بين: الوساطة السياسية والطموحات الاقتصادية، رام الله فلسطين، مركز الأبحاث الفلسطيني.

(4) ياسر مناع، (20 نوفمبر 2025)، قرار مجلس الأمن 2803: وصاية أميركية أم حلّ سياسي؟ رام الله فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار.

- **صلاحيَّات اقتصاديَّة وماليَّة:** تشمل تنسيق التَّمويل الدولي لإعادة الإعمار، وإنشاء آليَّات مالية وصناديق تمويل (بالتَّعاون مع البنك الدولي)، وإدارة الأموال المخصصة للإعمار عبر آليَّات يحكمها المانحون.
- **صلاحيَّات إنسانيَّة وخدميَّة:** تشمل تأمين دُخُول المساعدات، ومنع تحويلها لأغراض عسكريَّة، والإشراف على الخدمات العامَّة والبلديَّات والصحَّة والتعليم.
- **صلاحيَّات أمنيَّة مشتركة:** تشمل القيادة الإستراتيجيَّة للقوَّة الدولية لتحقيق الاستقرار (ISF)، وتحديد معايير الاستقرار المطلوبة لانسحاب الجيش الإسرائيلي، والإشراف على برامج تدريب الشُّرطة الفلسطينيَّة.
- **صلاحيَّات خاصة بالحركة والمعابر:** تشمل تنظيم حركة الأشخاص والبضائع بما ينسجم مع الخطَّة الشَّاملة، والتَّنسيق مع مصر وإسرائيل بشأن المعابر الحدوديَّة.

نشر مجلس السلام في غزة، (الجمعة31 يوليو، 2026)، "خارطة طريق" لاستكمال تنفيذ خطَّة الرَّئيس الأميركي دونالد ترامب لإنهاء الحرب في القطاع، هذا وتحدد خارطة الطريق المبادئ والآليَّات التنفيذيَّة الخاصَّة بالمرحلة المقبلة، وتشمل ترتيبات وقف العمليَّات العسكريَّة، ونقل إدارة القطاع إلى لجنة مدنيَّة فلسطينيَّة، وإعادة هيكلة المنظومة الأمنيَّة، والانسحاب الإسرائيلي، إلى جانب إعادة الإعمار، وأتى نشر هذه الوثيقة بعد التوصُّل إلى "اتفاق بشأن التخلُّص من الأسلحة والانتقال إلى إدارة مدنيَّة في غزَّة"، في خطوة وصفها الرَّئيس التنفيذي لمجلس السلام، نيكولاي ملادينوف بأنَّها تمهِّد لبدء تنفيذ المرحلة الثَّانية من خطة السَّلام[1].

ونقلت حكومة الاحتلال الإسرائيلي إلى "مجلس السَّلام" - المسؤول عن تنفيذ خطَّة التَّهدئة في غزة - اعتراضاتها على ثلاث نقاط في الاتِّفاق الذي أُعلن التوصُّل إليه مع حركة حماس الجمعة بعد موافقتها على نزع السِّلاح، على ما أفادت به صحيفة "هآرتس" الإسرائيليَّة، اليوم الأحد، نقلًا عن مصدَرَين مطَّلِعَين على التفاصيل، وطبقًا لأحد المصدرين فإنَّ النِّقاط الثلاث التي لا توافق عليها إسرائيل هي عدم تدمير الأسلحة التي ستُجمع من حماس، ومشاركة قطر وتركيا في عمليَّة التحقُّق، وغياب حرية العمل العسكري لجيش الاحتلال الإسرائيلي في المناطق التي ستنتقل إلى مسؤوليَّة قوَّة الاستقرار الدوليَّة[2].

ورغم تقديم هذا المسار بوصفه الخيار الأكثر ترجيحًا لوقف الحرب على قِطَاع غزَّة وإنهاء الأزمة الراهنة، فإنَّه يواجه جملة من التحديات البنيويَّة التي تُضعف فرص نجاحه، فمن جهة لا تزال الرُّؤية الأمريكية

(1) بالتفاصيل.. مجلس السلام ينشر بنود "خارطة طريق غزة"، (31 يوليو 2026)، الرياض، موقع قناة العربية.

(2) إسرائيل تبلغ "مجلس السلام" باعتراضها على 3 بنود في اتفاق غزة، (02 اغسطس 2026)، لندن، جريدة العربي الجديد.

لمستقبل القطاع تفتقر إلى الوضوح، في ظلِّ العقبات التي تفرضها إسرائيل على تنفيذ هذا المسار، وتراجع مستويات الدَّعم الدولي، ولا سيَّما الأوروبي، فضلًا عن تعثُّر الانتقال إلى مراحل أكثر تقدمًا بسبب استمرار الخلاف حول قضيَّة السِّلاح، كما تبرز تحديات تتعلَّق بالكلفة المالية الباهظة لإدارة المرحلة المقبلة، وعدم استعداد الولايات المتَّحِدة لتحمل أعباء الإدارة والتَّمويل بصورة منفردة، إلى جانب استمرار التَّباينات مع إسرائيل بشأن طبيعة وحدود الدَّور الأمريكي في غزة، وفي الوقت نفسه يثير هذا المسار تساؤلات جديَّة حول احتمال إعادة إنتاج شكل جديد من الوصاية الدوليَّة، تُستخدم فيه إعادة الإعمار والاستثمار كأداتين لإدارة الصِّراع واحتوائه بدلًا من معالجته سياسيًّا، بما قد يفضي إلى ترسيخ ترتيبات انتقاليَّة طويلة الأمد، وتعميق فصل قطاع غزَّة عن إطاره الوطني الفلسطيني؟

ثالثًا: المسار الفلسطيني (صندوق الانتخابات):

يتمثل هذا المسار في عودة السُّلطة الفلسطينية لتولي زمام المبادرة في قطاع غزَّة، بهدف استعادة وحدة الجغرافيا السياسيَّة الفلسطينيَّة، وتوحيد المؤسَّسات الفلسطينية، عبر صندوق الانتخابات، وينطلق هذا المسار من أنَّ أزمة غزَّة ليست منفصلة عن أزمة النِّظام السِّياسي الفلسطيني، وأن مواجهة مشاريع إعادة تشكيل القطاع تبدأ بتجديد الشرعيَّة السياسيَّة، وإعادة بناء المؤسَّسات، وإصلاح المنظومتين الإداريَّة والأمنيَّة، بما يهيئ لإعادة دمج الضفة الغربيَّة وقطاع غزة ضمن نظام سياسي فلسطيني موحد، يمهِّد الطريق لترميم مسار التَّسوية على أساس حلِّ الدَّولتين.

ويتعزَّز هذا المسار بوجود توجُّه دولي وعربي يدفع نحو إعادة القضيَّة الفلسطينيَّة إلى إطار الحل السِّياسي، وتطبيق حل الدَّولتين، وهو ما عكسه مؤتمر الأمم المتَّحِدة بشأن التسوية السلميَّة للقضية الفلسطينيَّة برعاية فرنسيَّة–سعوديَّة، ويمنح هذا التوجُّه المسار الفلسطيني فرصة لإعادة بناء الشرعيَّة، وتوحيد المؤسَّسات عبر الانتخابات، تمهيدًا لخلق أفق سياسي جديد، غير أنَّ معارضة الولايات المتحدة لهذا المسار تكشف عن تباين واضح بين رؤية تسعى إلى إعادة مركزيَّة الحل السِّياسي، وأخرى تركز على إدارة غزَّة وترتيبات «اليوم التالي» وفق اعتبارات أمنيَّة وجيوسياسيَّة[1].

ويسعى هذا المسار إلى إعادة توحيد الجغرافيا السياسيَّة الفلسطينيَّة عبر صندوق الانتخابات، باعتبارها أداة لتجديد الشرعيَّة وإعادة بناء المركز السِّياسي الفلسطيني، كما تمثل الانتخابات مدخلًا لاستعادة الثِّقة بالمؤسَّسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسيَّة، ولا سيَّما للنِّساء والشباب، في ضوء التَّعديلات الانتخابية التي تعزِّز تمثيل النِّساء وتخفض سن الترشُّح، بما يتيح مشاركة أوسع في رسم مستقبل النِّظام السياسي الفلسطيني، وتهيئته لتحوُّلات المرحلة المقبلة.

(1) مرافعات من أجل حل الدولتين في مؤتمر نيويورك وواشنطن تنتقد، (28 يوليو 2025)، الدوحة، الجزيرة نت.

وأصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسومًا رئاسيًّا حدَّد فيه يوم السبت 28 نوفمبر/تشرين الثاني (2026) موعدًا لإجراء الانتخابات التشريعيَّة، في أول استحقاق من نوعه منذ عام 2006، وذلك ضمن إصلاحات يطالب بها المجتمع الدولي[1]، وجاء تعديل قانون الانتخابات العامَّة لعام 2026 ليعزِّز مسار تجديد النِّظام السياسي وتوسيع المشاركة، من خلال زيادة عدد أعضاء المجلس التَّشريعي إلى 200 نائب، وخفض سن الترشُّح إلى 23 عامًا، ورفع تمثيل النِّساء إلى نحو 30%[2]،كما نصَّ التَّعديل على خفض نسبة الحسم إلى 1% ، بما يوسِّع من فرص تمثيل القوائم الصَّغِيرة والمستقلة داخل المجلس التَّشريعي، ويعيد تشكيل خريطة التَّمثِيل السياسي على أسس أكثر انفتاحًا نسبيًّا[3]. كما ربط الترشُّح بالالتزام بمنظَّمَة التَّحرير الفلسطينيَّة وبرنامجها السِّياسي والوطني وقرارات الشرعيَّة الدوليَّة، في خطوة تهدف إلى إعادة تنظيم التَّمثِيل السياسي ضمن مرجعيَّة وطنيَّة موحَّدة.

واكتسبت الدَّعوة إلى إجراء الانتخابات الفلسطينيَّة زخمًا جديدًا مع إعلان الرَّئِيس محمود عباس أنَّ المرحلة الَّتِي تلي انعقاد المؤتمر العام الثَّامن لحركة فتح ستشهد المضي في استكمال الاستحقاقات الديمقراطيَّة، بما يشمل الإعداد للانتخابات العامة الرئاسيَّة والتشريعيَّة، بالتَّوازي مع إعداد الدُّستور وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات العامَّة، كما أكَّد على أنَّ عام 2026 يُمثِّل "عام الديمقراطية"، في إطار رؤية تستهدف إعادة تفعيل المؤسَّسات المنتخبة، وتجديد الشَّرعيات السياسيَّة[4].

وتأتي الدَّعوَات لإجراء انتخابات فلسطينيَّة في أواخر عام 2026 في سياق سياسي استثنائي، يختلف عن تجارب الانتقال الدِّيمقراطي أو بناء الدول، فالفلسطينيُّون يواجِهُون مرحلة إعادة ترتيب النِّظام السِّياسي في ظلِّ تداعيات حرب مدمِّرة، وما خلفته من نُزُوح واسع، وانهيار اقتصادي واجتماعي، وغموض يحيط بمستقبل الأرض والسُّكان والهويَّة الوطنيَّة، وفي هذا السِّياق تبدو الانتخابات جزءًا من معالجة أزمة أعمق تتعلَّق بمستقبل المشروع الوطني الفلسطيني. وتزداد تعقيدات هذا الاستحقاق في ظلِّ غياب توافق وطني شامل، وارتباط الدَّعوات إلى الانتخابات بضغوط دولية وإقليميَّة تدفع نحو إعادة تشكيل النِّظام السياسي ضمن ترتيبات مرحلة ما بعد الحرب، وتبرز هنا مفارقة تتمثَّل في أنَّ المجتمع الدولي - الَّذِي لَم ينجح في إنهاء الحرب أو معالجة جذور الصِّرَاع - يولي اهتمامًا متزايدًا بإصلاح السُّلطة الفلسطينيَّة وتجديد شرعيتها، في وقت لَا تزال فيه القضايا الجوهريَّة المرتبطة بالاحتلال والدَّولة الفلسطينية دون حل[5].

(1) محمود عباس يحدد يوم 28 نوفمبر موعدًا للانتخابات التشريعية الفلسطينية، (9 يوليو 2026)، باريس، فرنسا 24.

(2) لجنة الانتخابات تنشر التعديل على قانون الانتخابات العامة، (22 يونيو 2026)، رام الله ، لجنة الانتخابات المركزية.

(3) مقابلة: محمد التلباني، (5 يوليو 2026)، باحث في القانون الدستوري، غزة فلسطين.

(4) الرئيس يصدر قرارات محددة انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، (19 يوليو 2025)، رام الله، وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا.

(5) مقابلة: تيسير محيسن، (8 يوليو 2026)، باحث وكاتب في قضايا التنمية والعمل الإنساني والسياسات العامة، غزة فلسطين.

وتتمثَّل أبرز التَّحديات لهذا المسار في استمرار الانقسام الفلسطيني، وغياب التَّوافق على طبيعة المرحلة الانتقاليَّة، وعودة السُّلطة الفلسطينيَّة لتولِّي زمام الأمور في غزَّة، إضافة إلى عدم وضوح مآلات الحرب، وما إذا كانت ستقود إلى ترتيبات وطنيَّة توافقيَّة أم إلى حلول مفروضة من الخارج، كما يبرز غياب رؤية وطنيَّة مشتركة لطبيعة النِّظام السِّياسي المطلُوب بعد انتهاء الحرب، وهو ما يجعل إجراء الانتخابات في هذا السِّياق معقدًا للغاية، لذلك يمكن القول بأنَّ الانتخابات في هذا الإطار ينبغي أن تكون تتويجًا لعمليَّة سياسيَّة توافقيَّة شاملة، وليست نقطة انطلاق لها[1]، ففي حال إذا لم ترتبط العمليَّة الانتخابية بحالة استنهاض وطني شاملة تستهدف مواجهة التَّحديات الكبرى، ولم تُبنَ على توافق سياسي يهدف إلى إعادة بناء النِّظام السِّياسي، فإنَّها قد تُفهم باعتبارها محاولة لإضفاء شرعيَّة على الوضع القائم، واستمرار هيمنة القيادة السياسيَّة الحاليَّة، بما يحد من فرص التَّغيير الحقيقي، وفي مثل هذا السِّياق قد يؤدِّي ذلك إلى ارتفاع نسب العُزُوف عن المشاركة[2].

كما تشكل التَّحديات اللوجستيَّة عائقًا كبيرًا أمام إجراء الانتخابات، لا سيَّما في قطاع غزة، حيث أدَّى الدمار الواسع للبنية التحتيَّة إلى صعوبات كبيرة في إدارة العمليَّة الانتخابيَّة، ويشمل ذلك استمرار النُّزُوح، وتعذُّر تحديث سجل النَّاخبين بدقة، إضافة إلى إشكاليات تحديد أماكن الاقتراع داخل مراكز الإيواء أو في المناطق المدمَّرة، فضلًا عن التَّحديات المرتبطة بضمان أمن النَّاخبين والعاملين في العملية الانتخابيَّة، وتأمين حرية الحركة، ووصول المواد الانتخابيَّة في الوقت المناسب، كما أنَّ استمرار القيود على الحركة والاتصالات يفاقم من صعوبة تنظيم عملية انتخابيَّة نزيهة وشاملة[3].

ويواجه هذا المسار تحديات كبيرة أبرزها الرَّفض الإسرائيلي لعودة السُّلطة الفلسطينية إلى غزة، بما يعزِّز استمرار فصل الجغرافيا السياسيَّة الفلسطينيَّة، إضافة إلى الانقسام الداخلي الَّذِي يحد من قدرته على الفعل، ورغم امتلاكها شرعيَّة سياسيَّة ووطنية ودعمًا عربيًّا ودوليًّا، فإنَّها تعاني من فجوة بين الشَّرعية والقدرة على ترجمة هذه الشَّرعية إلى حضور ميداني فعلي، في ظلِّ تقدُّم المسارات الأخرى في فرض وقائع جديدة على الأرض.

ومع ذلك فإنَّ هذا المسار يبقى الأكثر انسجامًا مع الاعتبارات السياسيَّة والوطنيَّة الفلسطينيَّة، باعتباره الأقرب إلى الحفاظ على وحدة الجغرافيا والهُويَّة السياسيَّة الفلسطينية، ويتطلب نجاحه بناء موقف وطني موحَّد يتجاوز الانقسام، ويعيد تفعيل مؤسَّسات النِّظام السياسي، لمواجهة مخاطر إعادة تشكيل غزَّة خارج سياقها الوطني في حال استمرار المسارين الإسرائيلي والأمريكي في فرض ترتيبات بديلة.

(1) مقابلة: عزام شعت، (6 يوليو 2026). باحث في الشأن السياسي، غزة فلسطين.

(2) مقابلة: عماد أبو رحمة، (9 يوليو 2026)، باحث في الشأن السياسي، غزة فلسطين.

(3) مقابلة: تيسير محيسن، (8 يوليو 2026)، باحث وكاتب في قضايا التنمية والعمل الإنساني والسياسات العامة، غزة فلسطين.

خاتمة:

لم يعد الصِّراع في غزة يدور فقط حول هُويَّة الجهة الَّتِي ستدير القطاع في "اليوم التَّالي"؛ بل حول مستقبل غزَّة وموقعها داخل المشروع الوطني الفلسطيني والإقليمي، فهناك مسار إسرائيلي يسعى إلى إعادة هندسة القطاع أمنيًّا وجغرافيًّا، وفرض وقائع جديدة على الأرض، وهناك مسار أمريكي يعمل على صياغة ترتيبات دوليَّة وإداريَّة ذات أبعاد أمنيَّة واقتصاديَّة، وهناك مسار فلسطيني يراهن على الانتخابات، وتجديد الشرعيَّة لاستعادة وحدة النِّظام السِّياسي، ومن خلال ذلك تبدو غزَّة أمام صراع مفتوح بين مشاريع متنافسة على الأرض والسُّكان والمستقبل.

وفي ظل امتلاك إسرائيل أدوات قوة ميدانيَّة وأمنيَّة، وقدرة مباشرة على فرض الوقائع يبدو المسار الإسرائيلي الأكثر قدرة على التَّنفيذ في المرحلة الرَّاهنة، خاصَّة في ظلِّ التحديات التي تواجه المسارين الأمريكي والفلسطيني، سواء على مستوى الرُّؤية السياسيَّة أو القدرة على العمل داخل القطاع؛ إلَّا أن فرض واقع أمني بالقوَّة لا يعني بالضرورة إنتاج حلٍّ سياسي مستدام؛ بل قد يفاقم أزمات الشرعيَّة والاستقرار، ويعيد إنتاج الصِّراع بأشكال جديدة.

ومن هنا فإنَّ التَّحدِّي المركزي أمام الفلسطينيِّين لا يتمثَّل فقط في مواجهة الوقائع التي تُفرض على الأرض؛ بل في بناء رؤية وطنيَّة موحَّدة قادرة على تجاوز الانقسام، وتوحيد المؤسَّسات، وتحويل الشرعيَّة السياسيَّة إلى قدرة فعلية على التأثير، فالانتخابات وتجديد المؤسَّسات لا ينبغي النَّظر إليها كاستحقاق إجرائي فقط؛ بل كمدخل لإعادة بناء النِّظام السِّياسي الفلسطيني واستعادة المبادرة، وفي غياب توافق وطني شامل ورؤية إستراتيجيَّة موحَّدة ستبقى غزة عرضة لصراع إرادات الآخرين، بينما يُرسم مستقبلها خارج إطار المشروع الوطني الفلسطيني.